

إقرار لألحة أبراج الاتصالات: الابتعاد 20 متراً عن القسائم السكنية والسماح بالأبراج المؤقتة على السيارات غير الثابتة



جانب من اجتماع اللجنة الفنية

أقرت اللجنة الفنية في المجلس البلدي برئاسة فسر المطيري الاشتراطات والمواصفات الخاصة بإقامة أبراج الاتصالات. وقال المطيري ان الاشتراطات تتضمن التالي:

- 1 يسمح بإقامة أبراج الاتصالات الثابتة وغير الثابتة على أراضي أملاك الدولة وغير المستأجرة (ساحات - ارتدادات - مرافق عامة... إلخ).
 - 2 يسمح بإقامة أبراج الاتصالات بالمناطق الصناعية والمناطق المخصصة للهيئة العامة للزراعة.
 - 3 يسمح بإقامة أبراج الهوائيات على أسطح الابنية التجارية والحكومية.
 - 4 يمنع إقامة أبراج الاتصالات على القسائم السكنية الخاصة.
- يضاف للألحة يسمح بإقامة أبراج مؤقتة (السيارات غير الثابتة أو الأبراج المخبئة على قواعد خرسانية والتي لا تتطلب حفريات) وذلك بعد استيفاء الموافقات من وزارة المواصلات وبلدية الكويت من خلال فرع المحافظة التابع لها وذلك لمدة ستة شهور قابلة للتجديد عند الحاجة لحين استخراج الترخيص للموقع الدائم. منع إقامة أبراج الاتصالات على مواقع أو أسطح المباني التعليمية والمستشفيات العامة والتخصصية.

● الاشتراطات الفنية لأبراج الاتصالات:

- 1 ألا تزيد مساحة الموقع عن 2م400م لأبراج

المجلس البلدي. يجب أن يتم التصميم والإشراف على التنفيذ من قبل مكتب هندسي معتمد ومرخص من البلدية وذلك لمواقع أملاك الدولة.

9 يتم إصدار التراخيص من قبل بلدية الكويت.

● ثانياً: متطلبات الترخيص لأبراج الاتصالات (لمواقع أملاك الدولة):

1 تقديم كتاب طلب من وزارة المواصلات لترخيص أبراج الاتصالات.

2 موافقة أملاك الدولة على الموقع المستغل.

3 إحضار موافقة الجهات المختصة بإقامة أبراج الاتصالات الثابتة وموافقة الطيران المدني على الموقع.

4 تقديم المخططات من قبل مكتب هندسي معتمد موضح بها التالي:

● الموقع العام.

● المخططات المعمارية (مساقط أفقية - الواجهات...).

● مخططات إنشائية.

● مخططات كهربائية.

● متطلبات الترخيص لأبراج الاتصالات (أملاك خاصة - استثمارية وتجارية)، (مؤسسات وهيئات حكومية):

● موافقة الجهة المعنية.

● شهادة الصحة.

● موافقة الطيران المدني (الهيئات الحكومية).

● موافقة وزارة المواصلات.

● رابعاً: يلتزم كل من يخالف أبياً من الاشتراطات والضوابط سالف البيان بإزالة المخالفة فور إنذار البلدية للجهة ولا ستقوم البلدية بإزالتها بمعرفتها وعلى نفقة المخالف.

بتقديم خدمات البث اللاسلكية.

2 لا تشمل هذه الضوابط والاشتراطات أجهزة الاتصالات اللاسلكية المخصصة للاستخدامات العسكرية والأمنية والطبية أو الاستخدامات الخاصة، وأجهزة إرسال واستقبال البث التلفزيوني والإذاعي.

3 يتم تقديم كل طلبات تخصيص أو ترخيص مواقع أبراج الاتصالات من قبل وزارة المواصلات مرفقاً بها المخططات الهندسية المعتمدة مع تحديد أبراج الاتصالات بالإحداثيات ونقاط الـ GPS.

4 الزام الجهة المعنية بأبراج الاتصالات بالصيانة الدورية على هذه الأبراج.

5 يتم دراسة أي مبنى قائم من الناحية الإنشائية من قبل مكتب هندسي معتمد يبين مدى إمكانية تحمله لبرج الاتصالات وتقديم الدراسة للبلدية.

6 تصدر تراخيص أبراج الاتصالات في جميع المواقع والأبنية التابعة للدولة بصفة مؤقتة، وأن يتم إزالة البرج والملحقات التابعة له حين تطلب البلدية ذلك وتكون على نفقة الجهة المستفيدة ولا تتحمل البلدية أي مسؤولية، وذلك بعد توفير موقع بديل.

7 تطبق هذه الضوابط والاشتراطات على المواقع الجديدة وإعطاء مهلة لا تقل عن ستة أشهر على أن يتم اعتماد جدول زمني وآلية محددة يتم التقيد بها من قِبل وزارة المواصلات والبلدية للمواقع القائمة والمخالفة من تاريخ صدور قرار

إزعاجاً للآخرين.

10 يجب تسوير موقع البرج ومحطات التقوية بشبكة حديدية نافذة للرؤية وارتفاع لا يزيد عن 2,5 متر. (للمناطق الداخلية وجدار اسمنتي للمناطق الصحراوية لتفادي أعمال السرقة والتخريب وحماية المشاة من الكتلان الرملية).

11 يجب ألا تتسبب الأجهزة اللاسلكية في أي تشويش أو تداخل مع أجهزة اتصالات مرخصة أو أجهزة الاتصالات التابعة للجهات المعنية.

12 يجب طلاء أبراج الاتصالات بألوان مناسبة لا تعكس أشعة الشمس وتكون المواد المستخدمة في أبراج الاتصالات غير قابلة للصدأ ومطابقة للمواصفات القياسية العالمية المعمول بها ولا تؤثر على البيئة والصحة.

13 يجب وضع لوحات إرشادية وتحذيرية على الأبنية والمواقع المحتوية على أبراج الاتصالات وتتضمن كل المعلومات عن البرج والأجهزة الملحقة.

14 يجب ألا تصدر أبراج الاتصالات والهوائيات أي أصوات من كل الأجهزة وملحقاتها ولا تبعث بإشارات وذبذبات تؤثر على البيئة والصحة العامة.

● الاشتراطات العامة لأبراج الاتصالات:

1 يجب أن تستوعب أبراج الاتصالات الإقامة على أملاك الدولة والأجهزة والهوائيات لجميع الشركات المرخصة من قبل وزارة المواصلات المعنية

نفس البرج.

8 يجب أن تكون جميع الأجهزة والادوات الكهربائية والالكترونية مستوفية لشروط الأمان والسلامة وأن تكون جميع التمديدات والتريكات معزولة بالموقع.

9 يجوز توفير مصدر للطاقة الكهربائية (مولد) بالموقع في حال عدم توافر للطاقة الكهربائية للموقع على أن يكون المولد بمكان معزول لا يسبب ضوضاء أو

مترا وذلك بحسب شروط وزارة الصحة.

5 يجوز إقامة أبراج الاتصالات على أشكال جميلة ذات تصميم معماري يتماشى مع الموقع العام.

6 لا يسمح بإضاءة أبراج الاتصالات ما عدا استخدام الإشارة التحذيرية حسب المواصفات ومتطلبات وزارة المواصلات والطيران المدني.

7 لا يسمح بعمل أي لوحات إعلانية أو دعائية ضمن موقع برج الاتصالات أو على

الاتصالات الثابتة.

2 ألا يزيد ارتفاع أبراج الاتصالات عن 90 متراً بارتفاع رأسي.

3 ألا يزيد ارتفاع الهوائي بارتفاع رأسي على أسطح الابنية عن الاشتراطات المستوحاة من قبل الطيران المدني.

4 يجب أن تبعد أقرب نقطة من الهوائي عن أقرب نقطة من حدود أي قسيمة ذات استعمال سكن خاص بمسافة لا تقل عن 20

إحالة مخالفة بـ 200 ألف دينار غرامة للشركة المنفذة لمصنع الغاز بأم العيش إلى «القانونية»

الإسلامية تخصيص موقع مسجد بمنطقة سعد العبدالله قطعة 9 بالجهراء

الاجتماعية والعمل تخصيص موقع بمساحة 300 متر مربع ضمن منطقة القبرون قطعة 2 لإقامة ديوانية عامة.

وأشار العزي الى انه تمت إحالة طلب مختار منطقة سعد العبدالله، إنشاء بوابة وتجميل للمداخل والمخارج والدورات الرئيسية، مع اعتماد زحزحة موقع المنظومة الرادارية في رأس الصببية التابع لوزارة الداخلية.

وأشار الى انه تمت إحالة طلب شركة ناقلات النفط الكويتية التصريح بمسكن عمال مؤقت بمنطقة أم العيش لتنفيذ مشروع إنشاء مصنع تعبئة الغاز المسال الى الإدارة القانونية لوجود مخالقات وبحث موضوع المستندات المتعلقة بوجود غرامة 200 ألف دينار على الشركة المنفذة.

وذكر انه تمت الموافقة على طلب وزارة الأوقاف والشؤون

أوصت لجنة محافظة الجهراء خلال اجتماعها امس برئاسة م.عبدالله العزي بتخصيص موقع بديل للدركال الخامس بمشروع ميناء مبارك الكبير البحري، وذلك لتنفيذ وصيانة الطرق الرئيسية والجسر ومعالجة التربة مع إعادة تأهيل الموقع.

وقال العزي انه تمت الموافقة على طلب المؤسسة العامة للرعاية السكنية ترخيص مكاتب وتشوين لإنجاز وصيانة وحدات سكنية بمشروع مدينة جابر الأحمد السكنية قطاع (N2).

مع الموافقة على طلب وزارة الأشغال العامة ترخيص مصنع اسفلت مؤقت بمنطقة طريق السالمية.

وأقرت اللجنة طلب وزارة الكهرباء والماء تخصيص موقع محطة كهرباء بمنطقة الدوحة قطعة 1 وطلب وزارة الشؤون

تمنيا ان يتم إقرار مشاريعها في الجلسة الأخيرة يوم الاثنين المقبل.

وأوضحت أن هناك شخصانية في التعامل مع بعض الاعضاء الذين يقومون بمحاربة إنجازات اللجنة ويحاولون الإضرار بمصالح المواطنين والمقيمين.

وأكدت أن طلب وزير البلدية لتفويض رئيس المجلس خلال العطلة الصيفية غير قانوني وكان لابد من التزام الاعضاء بإقرار المشاريع ولا يجوز أن «نعطي الخيط والمخيوط لرئيس المجلس».

وأيدت بان هناك بعض الاعضاء يعطلون المشاريع، خصوصاً التنموية منها، والتي ضاعت في أروقة المجلس البلدي بسبب ان بعض الاعضاء لديهم معاملات في بعض الوزارات ويريدون إنجازها قبل إقرار مشاريع هذه الوزارات.

وكشفت ان مجموعة من الاعضاء يحاولون وقف معاملة كاسر الأمواج لنادي صباح وزارة الداخلية، لرفض الوزارة معاملات تقدموا بها لتأجيلهم.

ووصفت أعمال اللجنة الفنية بانها في غيبوبة وحالة إنعاش وتعيش على التنفس الصناعي بسبب كثرة فقدانها النصاب وعدم انعقادها، مؤكدة أن تغليب مصلحة الوطن أهم للعضو من خدمة ناخبه.

وأوضحت أن نقدها للجهان التنفيذي بسبب الفساد الذي وصل لمرحلة الصمت عنه جريمة، بالرغم من وجود جنود مجهولين يعملون بإخلاص مع العاملين بقطاع المساحة الذين يقومون بعمل جبار وكذلك إدارة القطاع الخاص والتنظيم والذين يفتقرون للدعم والخبرات، داعياً مدير البلدية الى دعم القطاعات المهمة التي تحتاج الى خبرات للعمل.

وطلبت المصنف من وزير البلدية توجيه مدير عام البلدية للقيام بعمل المستحيل لدعم القطاعات المهمة للارتقاء بالقطاعات الهندسية من خلال توفير جميع احتياجاتهم من الكفاءات.

وقالت المصنف ان البلدية «وخذت» وأغلب أعمالها أصبحت غير قانونية لأن هناك تهنيشاً للمهندسين.

أكدت أن اللجنة الفنية تعيش في غيبوبة وتحتاج إلى تنفس صناعي لكثرة فقدان النصاب المصنف: لا بد من إقرار المدينة الصناعية في السالمي لإقامة 2000 مصنع



م.اشواق المصنف تتحدث في المؤتمر الصحفي

وأكدت المصنف ان الشد والجذب بين الاعضاء أصبح ثقافة ليست في المجلس البلدي فحسب بل حتى موجودة في مجلس الأمة وخصوصاً ان هناك مشاريع معطلة ومحاربة في محافظة مبارك الكبير، إقامة 6 حدائق.

الحكومية من الأراضي وموقع المستشفى الطبي والخدمي بمنطقة صباحان وأعمال البنية التحتية والطرق ومشاريع الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية، حيث تقرر

دعت عضو المجلس البلدي م.اشواق المصنف التي إقرار المنطقة الصناعية في السالمي والتي تكفي لإقامة 2000 مصنع، وللمصنف عن إنجازات لجنة مبارك الكبير ان بعض اعضاء المجلس يجارون مشروع كاسر الأمواج لوزارة الداخلية بسبب رفض المسؤولين في الوزارة معاملاتهم خاصة أن اللجنة الفنية تعيش في غيبوبة وتحتاج الى تنفس صناعي بسبب كثرة فقدانها النصاب.

وأضافت: ان هذه المحافظة مستحقة ولا يوجد فيها الكم الكبير من المشاريع، مشيرة الى انها أصبحت محافظة حيوية، حيث تم إقرار مجمع أحواض السباحة ويعتبر من مشاريع التنمية وكذلك إنشاء كاسر أمواج لوزارة الداخلية والحرس الوطني. وأوضحت المصنف انه بسبب الضغط الشديد على الخدمات في المحافظة، فقد تقرر تخصيص موقع لمستشفى وجامعة طبية، كما ان الجولات التي تمت ارتكزت على مواقع الخدمات المتابعة.

وانتقدت المصنف مخالفة مبنى بلدية محافظة الكبير والذي لم يفتتح حتى الآن، ولذلك لا بد من ان تلتزم البلدية بالأنظمة واللوائح، مشيرة الى ان اللجنة قامت بعدة ورش عمل شملت احتياجات الجهات



م.عبدالله العزي

لجنة الفروانية أقرت إنشاء مركز شباب بمنطقة عبدالله المبارك



أحمد البغي

كما تمت الموافقة على إنشاء مركز شباب ضاحية عبدالله المبارك، مع تعديل تخصيص شيرة مؤقتة للصلاة الى مسجد دائم مع توسعة الموقع وذلك ضمن منطقة الفروانية قطعة (66). وبين أنه تم إحالة طلب تحويل طلب استملاك 4 قطع (104، 105، 106، 107) بمنطقة الأندلس قطعة 10 شارع 4 مع إحالة طلب تحويل العقار 19 قطعة 1 الفروانية من استثماري الى تجاري.

أوصت لجنة الفروانية خلال اجتماعها أمس برئاسة أحمد البغي باقتراح العضو فسر المطيري بشأن تعديل تصميم الدورات البيضاء في منطقة صباح الناصر بالإضافة الى تعديل دوار شارع 102 بالقطعة 1 في منطقة صباح الناصر.

قال البغي: إنه تمت الموافقة على طلب وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل توسعة مجمع المحلات بالسوق المركزي في مركز ضاحية العارضية،

الصباح: تأخير إنجاز المعاملات يعرقل عجلة التنمية



أحمد الصبيح

أوضح مدير عام البلدية م.أحمد الصبيح: ان الجهاز التنفيذي بالبلدية يحرص دائماً على دفع عجلة التنمية بالبلاد من خلال إنجاز المعاملات التي ترد إليه، وتخص المواطنين والدوائر الحكومية على وجه السرعة مشيراً الى وجود أكثر من الـ 50 معاملة قد تم إرسالها من خلال الجهاز التنفيذي للبلدية الى المجلس البلدي تخص المواطنين وجهات أخرى تتراوح مدتها من 6 أشهر لسنة ولم يتم البت فيها حتى الآن وهذا بدوره يؤدي الى عرقلة عجلة التنمية والإضرار بمصالح المواطنين والجهات المعنية.

احصائية مشاريع لجنة محافظة مبارك الكبير

النوع	السياسي	الأفراد	قطاع خاص	قطاع حكومي	الإجمالي
العام الأول للمجلس البلدي	3	16%	1	02%	18
العام الثاني للمجلس البلدي	3	14%	2	09%	17
العام الثالث للمجلس البلدي	1	04%	6	22%	20

